الأمم المتحدة

E/2003/15/Add.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 June 2003
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية

جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه – ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

إضافة

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يوجَّه انتباهه إليها

موجز

تتضمن هذه الإضافة إلى تقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما القرارات والمقررات المتخذة في الدورات التي عقدتها اللجان الإقليمية في النصف الأول من عام ٢٠٠٣، حيث عقدت أربع لجان من اللجان الخمس دوراتها العادية: فقد عقدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا دورتها الثامنة والخمسين في جنيف في الفترة من ٤ إلى ٦ آذار/مارس؛ وعقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دورتها السادسة والثلاثين/الدورة الثانية لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في أديس أبابا في ١ حزيران/يونيه؛ وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا دورتها الثانية والعشرين في بيروت خلال الفترة من ١٤ إلى ١٧ نيسان/أبريل. وكان

* E/2003/100.

020703 300603 03-38813 (A)
0338813

من المقرر عقد الدورة التاسعة والخمسين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك خلال الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ نيسان/أبريل غير أنه نظرا لسوء الحالة التي سادت المنطقة نتيجة تفشي مرض الالتهاب التنفسي الحاد الشديد (سارز)، تقرر عقد الدورة في مرحلتين. عقدت المرحلة الأولى يومي ٢٤ و ٢٥ نيسان/ أبريل وستعقد الثانية التي ستشمل جزءا وزاريا في موعد مناسب سيحدد بالتشاور مع الدول الأعضاء في اللجنة. وستعرض القرارات والمقررات الصادرة عن استعراض المسائل الموضوعية المقرر مناقشتها في المرحلة العادية الثانية من الدورة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته المستأنفة لاتخاذ إجراء بشأنها أو الإحاطة بها. أما اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تجتمع مرة كل سنتين، فلن تعقد دورة في ٢٠٠٣.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراءات بشأنها	١	٤
ألف – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	١	٤
باء – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	١	٤
ثانيا – المسائل التي يوجه انتباه المجلس إليها	٢-٩	٧
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	٢-٩	٧

أولا – المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراءات بشأنها

ألف – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١ – اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في المرحلة الأولى من دورتها التاسعة والخمسين، مشروع القرار والمقرر التاليين ليقوم المجلس بإقراره:

مشروع القرار الأول
قبول تيمور – ليشتي عضواً كاملا في اللجنة: تعديل اختصاصات اللجنة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يلاحظ أن تيمور – ليشتي أصبحت عضواً في الأمم المتحدة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢،

وإذ يلاحظ أيضا أنه وفقا للفقرة ٣ من اختصاصات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، تقبل تيمور – لشتي عضوا في اللجنة بناء على ذلك،

تقرر تعديل الفقرتين ٢ و ٣ من اختصاصات اللجنة وفقا لذلك.

مشروع المقرر الأول
مكان عقد الدورة الستين للجنة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وقد نظر في توصية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بقبول دعوة حكومة الصين لاستضافة الدورة الستين للجنة،

١ – **يعرب عن امتنانه** لحكومة الصين لعرضها السخي؛

٢ – **يوافق** على عقد الدورة الستين للجنة في شنغهاي، الصين، خلال نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

باء – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

٢ – وافقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، في دورتها الثانية والعشرين، على مشروعي القرارين التاليين لكي يعتمدهما المجلس:

مشروع القرار الأول

دراسة إنشاء مركز للأمم المتحدة للغة العربية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٥٤/٢٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بشأن خطة المؤتمرات،

وإذ يشير أيضا إلى المطالب والمقترحات التي قدمتها وفود الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الأمانة العامة بشأن خدمات اللغة العربية، وتذكر، تحديدا، مقترح وفد مصر الوارد في المرفق الثاني من تقرير لجنة المؤتمرات[(١)]، والرسالة المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١ بشأن تعدد اللغات[(٢)]، الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة بصفته رئيس المجموعة العربية لشهر تموز/يوليه ٢٠٠١،

وإذ يدرك أهمية الدور التنسيقي الذي يمكن للجنة أن تضطلع به، بحكم موقعها في المنطقة العربية، في تعزيز خدمات اللغة العربية في منظومة الأمم المتحدة بالاستفادة من الكفاءات العالية المتوفرة في المنطقة، وبالتعاون الوثيق مع دوائر الترجمة والتحرير باللغة العربية في مقار الأمم المتحدة،

١ - **يدعو** الأمانة التنفيذية للجنة إلى دراسة إنشاء مركز للأمم المتحدة للغة العربية يكون مقره في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وهدفه الارتقاء بالمستوى الفني واللغوي للمصطلحات العربية المستخدمة في وثائق الأمم المتحدة، بما يسهل استخدام اللغة العربية في تلك الوثائق، بالتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومراعاة الاحتياجات الفنية والمالية والإدارية اللازمة؛

٢ - **يدعو أيضا** الأمانة التنفيذية للجنة إلى الاضطلاع، بالتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، بإنشاء لجنة مسؤولة عن تحديد اختصاصات المركز المشار إليه آنفا؛

٣ - **يطلب** إلى الأمين التنفيذي للجنة متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير حول التقدم المحرز بهذا الشأن إلى اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين

---

(١) A/49/32/Rev.1.

(٢) A/56/261.

مشروع القرار الثاني

إنشاء لجنة للمرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يدرك أهمية العمل على النهوض بالمرأة وتحسين وضعها وفتح فرص متكافئة لتمكينها ولزيادة مشاركتها في العملية الإنمائية على جميع الأصعدة،

وإذ يدرك أيضا أهمية التنسيق في مجال تمكين المرأة، مع مراعاة خصوصية كل بلد عربي وتقاليده وثقافته، لتوحيد المواقف العربية في المنتديات الدولية وفي متابعة المؤتمرات العالمية التي تنظمها الأمم المتحدة، بهدف تجسيد البُعد الإقليمي في الوثائق الدولية،

وإذ يؤكد أهمية إسهام الجهات المعنية في البلدان الأعضاء في اللجنة في تخطيط وتطوير ومتابعة تنفيذ برامج الأمانة التنفيذية في مجال تمكين المرأة وإدراج قضايا الجنسين ضمن الأنشطة والسياسات،

وإذ يسترشد بما قامت به لجان الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى التي أنشأت لجانا متخصصة تعنى بقضايا المرأة،

وإذ يأخذ في الاعتبار التوصية التي قدمتها لجنة التنمية الاجتماعية[٣] في دورتها الرابعة المعقودة في بيروت خلال الفترة من ٣ إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بشأن إنشاء لجنة للمرأة في الإسكوا،

١ - **يقرر** إنشاء لجنة للمرأة تابعة للإسكوا تتكون من ممثلين عن البلدان الأعضاء متخصصين في شؤون المرأة، وتتولى المهام التالية:

(أ) تحديد أولويات برامج عمل الإسكوا وخططها المتوسطة الأجل فيما يتعلق بالمرأة؛

(ب) رصد تطورات وضع المرأة وتقييم المؤشرات والإحصاءات بغية وضع سياسة متكاملة للنهوض بالمرأة وتمكينها؛

(ج) رصد التقدم المحرز في أنشطة الأمانة التنفيذية للإسكوا فيما يتعلق بالمرأة؛

(٣) انظر تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الرابعة (E/ESCWA/SD/2002/IG.1/9).

(د) متابعة المؤتمرات الدولية والإقليمية ومشاركة البلدان الأعضاء فيها، وتنسيق الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء والمنظمات الإقليمية على صعيد تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عنها؛

(هـ) تنسيق العمل على المستوى الإقليمي لاتخاذ مواقف موحدة بهذا الصدد في المحافل الدولية ومتابعة تنفيذ البلدان الأعضاء لالتزاماتها التي أقرتها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان المعنية بالمرأة؛

(و) إعداد وتنفيذ مشاريع ميدانية للنهوض بالمرأة وتمكينها في دول الإسكوا، والعمل على إيجاد التمويل اللازم لذلك؛

(ز) إيلاء الاهتمام اللازم للمرأة في المناطق التي تسودها الحروب والنزاعات، وخاصة المرأة الفلسطينية التي تعاني من ظروف الاحتلال الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني؛

٢ - **يقرر أيضا** أن تعقد لجنة المرأة اجتماعاتها مرة كل سنتين ابتداء من عام ٢٠٠٤، على أن تعقد اجتماعا تأسيسيا قبل نهاية عام ٢٠٠٣؛

٣ - **يطلب** إلى الأمين التنفيذي للجنة إنشاء مركز للمرأة في الأمانة التنفيذية يتولى مهمة أمانة لجنة المرأة؛

٤ - **يطلب أيضا** إلى الأمين التنفيذي متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين.

ثانيا - المسائل التي يوجه انتباه المجلس إليها

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٣ - أصدرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الأفريقيين، في الدورة السادسة والثلاثين للجنة، بيانا وزاريا أكد على ضرورة ما يلي: (أ) المساءلة المتبادلة، واتساق السياسات وفعالية التنمية؛ و (ب) جعل صندوق النقد الدولي يعمل بصورة أفضل من أجل أفريقيا؛ و (ج) التغلب على الآثار الاقتصادية الكلية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وبالتالي المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واعتمد مؤتمر الوزراء الأفريقيين قراراً أيضا بشأن برنامج العمل المقترح للجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

البيان الوزاري

٤ - فيما يلي موجز للقضايا الرئيسية التي أثيرت في البيان الوزاري.

٥ - فيما يتعلق بالمعونة وفعالية التنمية، أدرك الوزراء أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية فلن تلبي أفريقيا الأهداف الإنمائية للألفية. وسيتطلب عكس مسار هذا الاتجاه علاقة جديدة ونشطة بين أفريقيا وشركائها على أساس الثقة واقتسام المسؤولية عن فعالية التنمية. ورحب الوزراء بقيام ١٥ بلداً أفريقيا بالانضمام إلى آلية استعراض الأقران في أفريقيا المنصوص عليها في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وحثوا تلك البلدان على المضي قدما في تنفيذ استعراضات الأقران بالإضافة إلى حث بلدان أخرى على الانضمام. ورحبوا بما أحرز من تقدم بشأن الالتزامات المتعلقة بنوعية المعونة والمساعدة الإنمائية الرسمية، غير أنهم نبهوا إلى أن مستوى تدفقات المعونة إلى أفريقيا لا يزال مثيرا للقلق البالغ وينبغي زيادته بقدر أكبر. ورحبوا أيضا بمرفق التمويل الدولي باعتباره الأول من نوعه الذي يستهدف تعبئة موارد إضافية من أجل أفقر البلدان بغية تلبية الأهداف الإنمائية للألفية؛ وحثوا شركاء أفريقيا على التأكد من أن جميع السياسات المؤثرة في التنمية الأفريقية، بما فيها السياسات الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، والتجارة، وفرص الوصول إلى الأسواق، والزراعة، تتفق مع الأهداف الإنمائية للألفية، وأوصوا بأن يعتمد شركاء أفريقيا تدابير للسياسات المحلية من شأنها زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا.

٦ - وفيما يتعلق بالتجارة، أعرب الوزراء عن بالغ قلقهم لما لإعانات الدعم الزراعي التي تقدمها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أثر سلبي على قطاع الزراعة الأفريقي ودعوا بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى اتخاذ إجراءات تكفل استفادة أفقر البلدان بسرعة من تحرير التجارة من خلال إتاحة فرص الوصول إلى الأسواق مباشرة معفاة من الرسوم الجمركية ونظام الحصص، وإزالة العقبات غير المتعلقة بالتعريفة، واستحداث آلية ملائمة لتحقيق استقرار الأسعار. وحذروا من أن المفاوضات بشأن العناصر الرئيسية للجولة الإنمائية في الدوحة لم تحقق سوى القليل، و لم يُلتزم فيها بالآجال الرئيسية المحددة بالنسبة لفرص وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق، وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والصحة العامة، والمعاملة الخاصة والتفضيلية. وحثوا الشركاء الإنمائيين لأفريقيا على الاستجابة بصورة إيجابية لمقترحات البلدان الأفريقية في هذه المجالات من أجل إنجاح الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في كانكون، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٧ - وبشأن مسألة الديون، حذر الوزراء من أن المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا تتيح قدرة طويلة الأجل على تحمل الديون ودعوا إلى المسارعة إلى إنشاء مرفق قانوني للمساعدة التقنية بغية مساعدة تلك البلدان على التعامل مع احتكام الدائنين إلى القضاء. وأدركوا أن الديون المحلية في بلدان أفريقية كثيرة تتطلب اهتماما عاجلا لأنها تقلل من المرونة المالية وترفع معدلات الفائدة المحلية، وتستبعد الاستثمار؛ وأيدوا اعتزام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعوة لعقد اجتماع لفريق الخبراء الأفريقيين عن موضوع تخفيف أعباء الديون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، يعقبه مؤتمر دولي بشأن ديون أفريقيا في بداية عام ٢٠٠٤ من أجل مواجهة التحدي المتمثل في تحديد السياسات، والأدوات، والمبادرات التي يمكن أن تشكل الخطوة التالية في جهود المجتمع الدولي لتخفيف أعباء ديون أفريقيا.

٨ - وفيما يتعلق بدور صندوق النقد الدولي، أوصى الوزراء الصندوق بأن يساعد البلدان الأفريقية على إعداد قائمة من الخيارات السياسية، وفرض شروط هيكلية أقل، وتوفير ''شرائح عائمة'' أو شروط أساسها النتائج، حسب الاقتضاء. وحثوا مؤسسات بريتون وودز، والشركاء الثنائيين ومصرف التنمية الأفريقي على تلافي المشروطيات المتعارضة التي تعوق فرص وصول أفريقيا إلى الموارد الضرورية للغاية. ومن أجل تقديم المزيد من المرونة المالية، أوصوا بأن يجري صندوق النقد الدولي أيضا تحليلا للصلات، والمقايضات والخيارات السياسية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بوصف ذلك أساساً للمناقشات مع الشركاء الإنمائيين بشأن تعبئة الموارد الإضافية اللازمة لإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واقترحوا أن يشكل تقييم مخاطر الصدمات الخارجية - أي تقلب أسعار السلع الأساسية، والكوارث الطبيعية، وجوانب نقص المعونة - سمةً معيارية لمناقشات صندوق النقد الدولي مع الدول الأعضاء، وأن تمتد فرص الوصول إلى القروض الميسرة لتشمل البلدان التي تعاني من صدمات خارجية استثنائية مثل الهجمات الإرهابية وتفشي الأمراض المعدية الجديدة.

٩ - وفيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، توقع الوزراء أن يقتطع الوباء ١ في المائة تقريبا من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما سيقلل بدرجة كبيرة من توقعات تحقيق التوسع الاقتصادي الضروري للحد من الفقر. وأكدوا على الدور القيادي الحاسم لوزراء المالية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية في تعبئة الموارد الكافية لمواجهة المرض، وتحديد الاستراتيجيات اللازمة لتخفيف آثار الوباء الاقتصادية والاجتماعية الضارة. وشددوا على وجود حاجة ملحة إلى موارد إضافية لدعم الجهود التي تبذلها أفريقيا من أجل مواجهة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وحثوا مؤسسات بريتون وودز على النظر في مراجعة معايير أهلية البلدان المتوسطة الدخل التي ابتليت بوباء الإيدز للحصول على المساعدة، وإيجاد

السبل التي تكفل للبلدان القدرة على التوسع في الإنفاق على الصحة والرعاية الاجتماعية دون انتهاك المشروطيات التي تفرض حدودا على الإنفاق العام.

برنامج العمل وأولويات فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

١٠ - اتخذ مؤتمر الوزراء أيضا قراراً بشأن برنامج العمل وأولويات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ أعرب المؤتمر فيه عن تأييده لبرنامج العمل المقترح للجنة. ولاحظ المؤتمر أن هيكل البرنامج الجديد قد صدق عليه مؤتمر الوزراء والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٠٠٢ واتسم بالتوافق بين الهياكل التنظيمية والبرنامجية، وانخفاض عدد البرامج الفرعية وتجميع الأنشطة الوثيقة الصلة في إطار برنامج فرعي واحد لتعزيز التآزر وتحقيق المزيد من الكفاءة والتأثير في تقديم الخدمات. وأعرب المؤتمر عن يقينه أن الوحدات التنظيمية الجديدة المقترحة، أي شعبة التجارة والتكامل الإقليمي ومكتب تنسيق السياسات والبرامج وشعبة إدارة الموارد البشرية والشؤون المالية، بالإضافة إلى تغيير اسم شعبة إدارة التنمية إلى شعبة إدارة السياسات الإنمائية، ستظهر التزام اللجنة بتحسين إدارة برامجها وبتنفيذ أنشطتها الفنية. ودعا المؤتمر لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة إلى تأييد الهيكلين التنظيمي والبرنامجي المقترحين للميزانية البرنامجية للجنة الاقتصادية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ والعمل على إتاحة الموارد الكافية للجنة من أجل تنفيذ برنامج العمل.